

استدامة الطلب السلعي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر

استدامة الطلب السلعي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر

د. يعقوب محمد جامعة معسكر
أ. عقبة لخضر جامعة باتنة

ملخص

تركز الدراسة على الحاجة إلى إعادة بناء اقتصاد في أعقاب التنمية المستدامة، الحاجة التي هي مهمة ليس فقط بالنسبة للنمو الاقتصادي المستمر ولكن للاستهلاك المتوازن عموماً، وعلى أية حال، ففي تقييم متفائل لأداء الاقتصاد خلال السنوات الماضية، فإن الاتجاه الاقتصادي قد أبدى اهتماماً خاصاً نحو الاستيراد السلعي بدلا من الإنتاج المحلي، وفي هذه الحالة، فإن الشركات المحلية لا يمكن أن تُنتج لأن المشكلة الأكبر التي تواجههم هي قلة طلب المستهلكين وتوسع التكنولوجيا في الإنتاج الأجنبي، لذلك فإن السياسة الوحيدة التي ستساعد حقا هي كبح الاتجاه نحو استهلاك السلع الأجنبية، ومن شأن ذلك أن يساعد على توضيح كيف أن هذا سيؤثر على قدرة المستهلكين على التمييز بين خصائص السلع الأجنبية والمنتجات المحلية المماثلة في الأسواق، وعلى أية حال، ما ستراه في التالي هو كيف تسير الأمور نحو تحقيق أحد جوانب التنمية الاقتصادية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي، الإنتاج والاستهلاك، الطلب والعرض على السلع.

Abstract

The study focuses on the need to rebuild an economy in the wake of the sustainable development, a need that is important not only for the continued economic growth but for balanced consumption overall. However, in an optimistic assessment of the economy's performance over the last years, the economic trend devoted special attention to goods import rather than domestic production. In this case, the local companies don't can produce because their biggest problem is a lack of consumer demand and expanding of technology in the foreign production. So, the only policy that will really helps is the curb of trend towards consumption of foreign goods. That would help explain how this would affect the ability of the consumers to distinguish between characteristics of foreign goods and similar local products in markets. However, what you'll see next is "how's it going" to achieving one of the sides of the sustainable economic development.

Keywords: Sustainable development, Economic growth, Production & consumption, Demand & supply for goods.

مقدمة

1. أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الدراسة من كون أن التطور التكنولوجي قد أضحى في أوج مراحلها وفي كل الميادين الاقتصادية والتجارية، وأن تحقيق التنمية المستدامة، على الخصوص اقتصاديا، أصبح من الممكن أن تعتمد على سبل أخرى غير الاهتمام بدوام الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، والمقصود هو إمكانية استحداث تنمية مستدامة للمستهلكين والمنتجين، وللبيع والمنتجات، ولوسطاء النقل بيعا أم شراء، وتصديرا أم استيرادا، وعليه، توجد أهمية بالغة في كيفية التحكم في استمرار النمو الاقتصادي والتجاري في عامل الزمن من جهة والتمهل في الاستهلاك والإنتاج السلعي وتوسيع دائرة استعمال السلع والخدمات المتوفرة من جهة أخرى، وبين هذا وذاك يمكن أن تنشأ تنمية اقتصادية مستدامة تحاول الدراسة أن تبرزها.

2. إشكالية الدراسة:

إن كان نقل الصناعة الأمريكية إلى القارة الآسيوية بحثا عن تكاليف أوطأ يكبح الإبداع والابتكار والنمو التصنيعي لدى العامل الأمريكي، فما بال حال العامل الجزائري الذي يجاربه انتقال التكنولوجيا الأجنبية إلى عقر داره من جهة واستغناء

استدامة الطلب السلعي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر

المستهلك المحلي عما ينتجه أو سينتجه من جهة أخرى! يطرح الباحث بذلك إشكالية الدراسة بالشكل - هل يمكن لكبح تفضيل من أن يؤدي لبناء قدرات تكنولوجية وطنية في الإنتاج والتصنيع وبشكل مستدام في الجزائر؟

3. أهداف الدراسة:

تعتقد الدراسة أن نمو الطلب السلعي المجتمعي في الحصول على التكنولوجيا الحديثة حتى في أقل السلع أو المنتجات أهمية، أصبح يزيد عن نمو التكنولوجيا المذكورة نفسها، وأن عدم الرضا الناشئ يؤثر على النمو الاقتصادي المستقبلي وعلى المستوى المعيشي المتناقض الحالي، وأن فئتي التأثير المذكورتين هما إحدى محددات التنمية المستدامة، وعليه فمن أهداف الدراسة إبراز وتحليل الحلقة المفرغة التي تجمع ما بين الطلب السلعي المجتمعي، السلع الأجنبية المستوردة، المنتجات المحلية المنتجة، النمو الاقتصادي المستقبلي، وحال الاستعمال والاستهلاك والاقتناء الحاصل.

منهجية الدراسة:

تستعمل الدراسة كلا من المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث تستخدم المنهج الوصفي في وصف طبيعة التنمية المستدامة، والتطرق لأهدافها ومحدداتها وكيفية تحقيقها في الجانب الاقتصادي، بالإضافة إلى تحليل واقع الاقتصاد واتجاهه نحو تحقيق من عدم تحقيق التنمية المستدامة، بينما تستخدم الدراسة المنهج التحليلي، وذلك في تحليل كيفية التوجه لتفعيل بعض محددات التنمية الاقتصادية المستدامة في بعض جوانب الاقتصاد، وهي الاستهلاك والإنتاج والاستيراد والاستعمال للسلع والخدمات، فضلا عن تحليل مقترح للدراسة بشأن كيفية كبح تفضيل المستهلكين لسلع دون أخرى وأثر ذلك على تحقيق التنمية المستدامة.

4. تقسيم الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور؛ يتناول المحور الأول (اتجاهات التنمية المستدامة وواقع النمو الاقتصادي)، يتناول عَرْضَ إطار نظري للتنمية المستدامة، من أهداف ومحددات وآثار ذات الصلة بالجانب الاقتصادي، بالإضافة إلى اتجاه الاقتصاد نظريا وعلى أرض الواقع، ومدى إمكانية انتقاله إلى تبني التنمية الاقتصادية المستدامة في عامل الزمن؛ بينما يتناول المحور الثاني (أثر التغير في فجوة الطلب السلعي على محددات التنمية المستدامة) محددات التنمية المستدامة اقتصاديا، ذات الصلة ببناء اقتصاد مستدام، وذلك من خلال التطرق إلى مشكلة هي فجوة الطلب والعرض السلعيين، وتحليل أثر إحداهما على الأخرى في كل مرة، من أجل الوصول إلى نتائج ذات الصلة بإمكانية الاتجاه نحو تفعيل محددات التنمية المستدامة المعنية؛ وعليه، تشير الدراسة من خلال المحور الأخير (أهمية كبح تفضيل المستهلكين للسلع في بناء قدرات تكنولوجية في الإنتاج والتصنيع المحلي) إلى مقترح للدراسة مفاده كيفية توجيه الطلب السلعي المجتمعي إلى فئة على حساب أخرى من السلع، الأمر الذي يسمح بإمكانية نجاح التوجه نحو بناء قدرات تكنولوجية فعالية في الإنتاج والتصنيع المحلي

المحور الأول: اتجاهات التنمية المستدامة وواقع النمو الاقتصادي

تعتبر التنمية المستدامة عملية لتطوير المجتمعات، وكذا الأعمال التجارية على وجه التحديد، بشرط أن تلبى حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، وبذلك، فإن التنمية المستدامة تتطلب تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد بالمجتمع، من غير زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة المنطقة على التحمل، وتبعا لذلك، يمكن القول أن التنمية المستدامة تجري من خلال ثلاث مجالات رئيسية، وهي الموارد الطبيعية، التنمية الاجتماعية، والنمو الاقتصادي، وفي ظل تركيز الدراسة على تطوير الأعمال التجارية في البلاد، فإن أهم التحديات التي تواجه التنمية

استدامة الطلب السلعي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر

المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال تشجيع نمط الإنتاج والاستهلاك المتوازن، وذلك دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية على الخصوص (Strange & Bayley, 2008).

على أية حال، بنود عديدة من شأنها التأثير المباشر على الظروف المعيشية لأفراد المجتمع، منها المياه، الخدمات، والدخل، وعليه فإنه في سياق استعراض أمثلة لأهم أهداف التنمية المستدامة من خلال البند الأخير الذكر، فإن الاستدامة الاقتصادية تهدف إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في اقتصاد البلاد، بالإضافة إلى هدف دعم المشاريع الاقتصادية والتجارية، إضافة لذلك، ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي (Griggs et al, 2013).

تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد نظريا يفرض علينا العيش في أكثر من اقتصاد واحد ضمن البلاد الواحدة، والمعنى أن يتواجد اقتصاد حر محكم التنظيم لإنجاح المشروعات التجارية المقامة، واقتصاد الفقراء القائم بمقومات فريدة، واقتصاد استراتيجيات البلد من أجل توفير الأمن الاقتصادي على وجه التحديد، وبين هذا وذاك، يشير الواقع إلى وجود إفراط إما في الاستهلاك أو الإنتاج أو التصدير، حيث من الاقتصادات ما هي سهلة ومنها ما هي صعبة، فالفتنة الأخيرة هي ما تشتغل فيها حكوماتها بكثير، وذلك ما ينهك ذات الاقتصادات، بينما سابقتها بالذكر هي ما تقوم فيه الحكومات بتحويل المعطل من الموارد الاقتصادية إلى غير معطل، فترسم بذلك طريق جديد نحو النمو الاقتصادي بتسجيل إنتاجية في كل مرة (Shmoop Editorial Team, 2008).

بدوره يشير الواقع مرة أخرى إلى القوة الاستهلاكية التي تملكها مجتمعات بعينها، والتي تتجه إما لاستهلاك السلع والخدمات الأجنبية باستيراد مفرط، وإما لاستهلاك المنتجات والخدمات المحلية، بدورها باستهلاك مفرط، كما يشير الواقع من منظور الدراسة مرة أخرى إلى أنه في ظل نقل الصناعة خارج البلاد لربح تكاليف الإنتاج تسجل خسارة بالمقابل لعنصري الإبداع والابتكار لدى العمالة المحلية، وعليه فبين ما يدعو له الاقتصاد النظري وما يشهده الاقتصاد الفعلي تحدث مشكلات تجارية عديدة واتجاهات وأهداف اقتصادية متشابكة، لذلك يسعى العديد من الاقتصاديين لرسم معالم واتجاهات تسير في طريق إحداث اقتصادات ذات تنمية مستدامة (Mckinnon & Thurm, 2012).

المحور الثاني: أثر التغير في فجوة الطلب السلعي على محددات التنمية المستدامة

لو وجب على الاقتصاد الجزائري أن يتجه نحو تحقيق النمو الاقتصادي من جهة والتنمية المستدامة من جهة أخرى، فإنه يجب النظر في محددتين اثنتين للتنمية المستدامة يجمعان على تحقيق ذلك، ويمكن ذكرهما كالتالي: "نمو اقتصادي مستمر في عامل الزمن، واستهلاك مجتمعي متوازن"، حيث يبين الأول في إطار التنمية المستدامة أنه عملية تطوير الأعمال التجارية التي تلي حاجيات الحاضر، لكن تتساءل الدراسة في نفس الوقت فيما يخص الاقتصاد الجزائري — كيف لنا أن نساير التكنولوجيا الغربية في الإنتاج والتصنيع، في حين أن ذات الإبداع والابتكار والنمو التصنيعي الغربي سائر في التقدم؟ أو بمعنى آخر، كيف لنا أن نوقف التقدم التكنولوجي الأجنبي لإحداث ثورة تكنولوجية محليا.

بالمقابل، تشير الدراسة لمصطلح "الاستهلاك المتوازن" أنه في إطار التنمية المستدامة عبارة عن تلبية حاجيات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها، لكن بدورها تتساءل — كيف للاقتصاد الجزائري أن يكبح تفضيل المستهلكين للسلع الأجنبية عنه بالنسبة للمحلية؟ وأن ذلك هو متزايد في عامل الزمن، وبشكل تقفز فيه رغبات الأفراد بين مراحل التطور السلعي والخدمات، أو بتعبير آخر أوضح، هو أن المستهلك المحلي يسعى في شراءه للسلع من فئة محددة إلى التوسيع المفرط لدائرة مشترياته أو مقتنياته في كل مرة، بالإضافة إلى التعدي على مراحل التطور المرئية في ذات فئة السلع

استدامة الطلب السلعي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر

المذكورة، فتبقى بعض السلع المنتجة حديثا في دُرُجَات مؤسستها (على سبيل المَجاز) أو شركاتها أو الوسطاء الذين يملكونها، ليتعدى الطلب السلعي نحو السلع المنتجة بعدها مباشرة (Komba, 2010).

الواقع مرة أخرى فيما يخص السلع والمنتجات في البلاد هو عبارة عن طلب سلعي وعرض سلعي، حيث باعتبار الموجود بأسواق البلاد إما سلعا أجنبية مُستوردة أو منتجات محلية مُنتجة، فإن فجوة الطلب/العرض السلعي كبيرة في كلتا الحالتين، ومقصود الدراسة بفجوة الطلب السلعي إنما هي طلبات مجموع أفراد المجتمع الجزائري من السلع الأجنبية المستوردة مقارنة بمثل ذلك من المنتجات المحلية المنتجة لنفس الفئات السلعية، وبدورها فجوة العرض السلعي إنما هي مجموع ما يتم عرضه للبيع لأفراد المجتمع الجزائري من سلع أجنبية مستوردة مقارنة بمثل ذلك من المنتجات المحلية المنتجة لنفس الفئات السلعية أيضا، وعلى أية حال، يشير الرسمين البيانيين رقمي 01 و02 التاليين إلى نموذج الطلب/العرض السلعي، ونموذج فجوة الطلب/ العرض السلعي على التوالي.

(الرسمان البيانيان رقما 01 و02 هنا تقريبا)

وعليه، فإنه من خلال الرسم البياني رقم 01 فإنه في حال دوال الطلب/العرض السلعي المعروفة، وعلى اعتبار السلع المعنية هي المنتجات المحلية للبلاد فقط (على الأقل بدرجة أكبر مما يضاف من السلع المستوردة)، فإن التغير في أحد الجانبين (طلب أو عرض) إنما يؤثر على الآخر، وينتج أن تنزاح نقطتي الإنتاج والمستوى العام للأسعار التوازنيين، فزيادة الطلب السلعي عن المستوى المحدد يتم تسجيل ناتج توازي ثانوي لقاء زيادة التوظيف، لكن بارتفاع الأجر ينتقل العرض السلعي لمستوى أكبر مما هو عليه مُحققًا بذلك عودة الناتج التوازي الثانوي إلى أصله مع زيادة المستوى العام للأسعار، وبطريقة مماثلة يزيد العرض السلعي لقاء ظروف مواتية أخرى، فيزيد الطلب السلعي تبعاً له، وتحدث النتائج نفسها في الأخير؛ لكن تحاول الدراسة من خلال الرسم البياني رقم 02 أن تبين أن إدراج السلع الأجنبية كاستيراد وطني لها وطلب سلعي مجتمعي تجاهها يؤدي لحال مختلف (Investopedia, n.d).

تبعاً لذلك، تشير الدراسة إلى أن زيادة فجوة الطلب السلعي مقارنة بفجوة العرض السلعي الموجودة في اقتصاد البلاد، إنما تزيد الطلب السلعي المجتمعي تجاه السلع الأجنبية على حساب المنتجات المحلية، وعليه يزيد الاستيراد السلعي التوازي عنه بالنسبة للإنتاج المحلي التوازي، وبالمقابل فإن زيادة فجوة العرض السلعي لسبب أو لآخر دون تأثير الطلب السلعي المسبق تجاه السلع الأجنبية، إنما يزيد بدوره فجوة الطلب السلعي؛ لكن تشير الدراسة إلى أن التغير الموجب في فجوة العرض السلعي من دون تأثير مسبق من فجوة الطلب السلعي سيكون احتمالاً قليل الحدوث مقارنة بعكس ذلك، وبالتالي هناك احتمال ضعيف لتأثير فجوة العرض السلعي من الأساس على تغير فجوة الطلب السلعي، إلا أن العكس غير ذلك، حيث أن احتمال تأثير التغير في فجوة الطلب السلعي على تغير فجوة العرض السلعي إنما هو احتمال كبير وبشكل مستمر في عامل الزمن، كون أن الطلب السلعي على السلع الأجنبية يمكن أن يستمر وقد يزيد دون أن يكون موجودا العرض السلعي الأجنبي المستورد المعني من الأصل، ويمكن الحصول عليه بحال من الأحوال، وعليه تركز الدراسة في التالي فقط على التغير في فجوة الطلب السلعي وتأثير ذلك على إحداث تغير في فجوة العرض السلعي، وتأثير ذلك لاحقاً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من خلال الرسم البياني رقم 02 دوماً، تلاحظ الدراسة أن انخفاض فجوة الطلب السلعي إنما يزيح نقطة التوازن جهة اليسار، وينتج أن ينخفض كل من الاستيراد السلعي الأجنبي والإنتاج السلعي المحلي في نفس الوقت، لكن انخفاض الأول يكون أكبر من انخفاض الأخير، وباعتبار أن أي انخفاض قليل مسجل في الواقع إنما هو في الحقيقة انتقال من هدف

استدامة الطلب السلعي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر

الاستيراد السلعي الأجنبي إلى هدف الإنتاج السلعي المحلي، وبالتالي تعتقد الدراسة أنه كلما كان هناك هدف أقل أهمية في زيادة الاستيراد السلعي الأجنبي إنما ينشأ هناك هدف متزايد الأهمية تجاه تحقيق إنتاج سلعي محلي أكبر، ونتاجا لذلك، تشير الدراسة إلى أن ذلك يكبح نسبيا النمو السريع للطلب السلعي المجتمعي فيما يخص السلع الأجنبية المستوردة، بالإضافة إلى أن ذلك يسهم في كبح الانتقال غير المتتالي (أو بمعنى القفز) في جودة السلع ومراحل تطورها.

بشرح هذه النقطة بمثال، فإنه بوجود هاتف نقال مستورد نحو السوق الجزائري بـ 5 أنواع متتالية من الفئة A، فإن كبح الطلب السلعي المفرط على اقتناء هواتف الفئة A المستوردة، إنما يؤدي إلى تمهل المستهلكين في الإفراط في شراء الهواتف المعني، وكبح التوجه نحو شراء النوع الأخير من ذات الهاتف من الوهلة الأولى على حساب الأنواع المنتجة قبله من ذات الفئة، وبذلك يتوجه الطلب السلعي إلى اقتناء كل أنواع هواتف الفئة A واقتناء أنواع هواتف أخرى من فئات أخرى كذلك، ويحصل كل نوع وكل فئة موجودة بالسوق (سواء المستوردة أو المنتجة محليا إن وجدت) على نفس القدر من الاقتناء ومن فترة الاستعمال، ونتاجا لذلك، تحاول الدراسة تبيان كيف تؤدي ميزة خفض فجوة الطلب السلعي (أو بشكل أدق كيف يؤدي كبح الطلب السلعي المفرط على السلع الأجنبية) إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة وفقا لمحدد النمو الاقتصادي المستمر والاستهلاك المجتمعي المتوازن المذكورين سابقا.

المحور الثالث: أهمية كبح تفضيل المستهلكين للسلع، في بناء قدرات تكنولوجية في الإنتاج والتصنيع المحلي ذكرت الدراسة في وقت سابق مشكلة كيفية مسايرة التكنولوجيا الغربية في الإنتاج والتصنيع في حين أن ذات الإبداع والابتكار والنمو التصنيعي الغربي سائر في التقدم، تضاف لذلك مشكلة كيفية كبح تفضيل فئة المستهلكين بالبلاد للسلع الأجنبية، بل وإفراط ذات الفئة نحو توسيع دائرة الطلب والقفز على مراحل التطور إلى آخرها، وتبعاً لذلك أشارت الدراسة أن خفض فجوة الطلب السلعي تحقق أهداف التنمية الاقتصادية المذكورة بعامل النمو الاقتصادي المستمر في عامل الزمن والاستهلاك المجتمعي المتوازن.

لأجل ذلك، تعتقد الدراسة بوجود محور خصائص السلع الأجنبية المستوردة مقارنة بمثل ذلك لدى المنتجات المحلية المماثلة، وذلك من أجل كبح تفضيل المستهلكين المحليين للسلع الأجنبية المعنية، حيث تعتقد الدراسة أن ذلك قد يكون طريقا معقولا أمام فكرة إزالة وجود ما يسمى بالتطور التكنولوجي الأجنبي وغزوه لأسواق البلاد بأي حال من الأحوال، لكن في سياق البحث عن كيفية المساواة بين خصائص السلع الأجنبية والمنتجات المحلية المماثلة، تقترح الدراسة العمل على أن يصبح المستهلك غير قادر على استشعار الخصائص المعنية رغم علمه بوجودها (Komba, 2010; Mckinnon & Thurm, 2012).

بشرح أفضل، تقترح الدراسة إيجاد سبل على الصعيد المحلي لمحو الخصائص والمزايا الملموسة وغير الملموسة التي تقف فارقا بين جودة السلع الأجنبية والمنتجات المحلية المماثلة، حيث يمكن إدماج خصائص ملموسة على السلع الأجنبية المستوردة في إطار اتفاق مسبق مع منتجي ذات السلع، بحيث تُدمج ذات الخصائص لدى المنتجات المحلية المنتجة المماثلة، وذلك لإخفاء هوية السلع المعنية، فيتعذر على المستهلك أن يعرف يقينا مصدر الإنتاج الفعلي لهذه السلع ونسب التعديل الحاصل عليها بالبلاد، و فقط للأخيرة يكون لها العلم بتفاصيل مدخلات الخصائص المدججة في هذه السلع، ونتاجا لذلك، تعتقد الدراسة أن المستهلك بذلك لا يبقى له سوى أن يطلب السلع الموجودة بالأسواق المحلية أيا كان مصدر إنتاجها، لسبب بسيط وهو أنه يصبح رغم علمه بالمدخلات المدججة، أنه غير قادر على التفريق بين هل كون ذات السلع أجنبية مستوردة أم محلية منتجة.

استدامة الطلب السلعي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر

بشرح أفضل وأفضل، تشير الدراسة إلى وجود بعض المنتجات محلية الإنتاج بالأسواق كالمطاطم والمربي الملعبين، حيث يشير الواقع في البلاد بدوره إلى أن الاستهلاك المجتمعي يتجه بمعدل كبير إلى فئة السلع المستوردة من ذات مثل ذلك على حساب المنتجات المنتجة محلية منها، وأن استهلاك السلع المعنية بدوره يتجه نحو آخر ما تم إنتاجه في بلد الاستيراد بغض النظر عما تم إنتاجه في وقت سابق ليس ببعيد، أو بمعنى آخر، أن ذلك يتجه نحو آخر ما تم استيراده من ذلك دون ما تم استيراده منها في فترة سابقة ليست ببعيدة، ووسط كل ذلك ينخفض الطلب السلعي على المنتجات المحلية المتمثلة في الطماطم والمربي الملعبين دوماً، ما يسمح نظرياً، وكما سبق وأن قيل، أن التغيير الموجب في فجوة الطلب السلعي لسعتي الطماطم والمربي الملعبين يؤثر بإحداث تغير سالب في فجوة العرض السلعي لذات السلعتين، وتبعاً لذلك، فإن الأثر المترتب ينساق أيضاً نحو التأثير على النمو الاقتصادي المستمر، متمثلاً ذلك في تقلص الأعمال التجارية من حجم إنتاج محلي لذات السلع ومعدل توظيف محلي في ذلك ونحو تطور تكنولوجي مسجل أوطاً (OECD, 2008).

كل ذلك من جهة، وأما من جهة أخرى فتعتقد الدراسة أن الإقبال المفرط على مثل ذلك من السلع الأجنبية يتزايد باستمرار أكثر مما لو كان متجهاً نحو المنتجات المحلية المماثلة، وقد لا يتضح ذلك من السلع المذكورة، لكنه يتضح بشكل أكبر لو كانت تلك السلع هي الهواتف والكمبيوترات النقالة، وإضافة لذلك تبعاً للأخيرة، فإن زمن اقتناء هذه السلع لدى المستهلكين تقل نتاجاً للتعلم بالحديد والحديث منها في عامل الزمن، وذلك هو التأثير السلبي المسجل (من بين ما هو سلبى آخر) في التطور التكنولوجي، فيصبح المستهلك إضافة لذلك يقفز في مراحل التطور السلعي المنتج في عامل الزمن، فتجد أن من لا يملك السلع أحيرة الذكر من الأساس يتجه بشكل مباشر نحو اختيار آخر أنواعها الموجودة بالسوق في حال عزمه الشراء، وهذا ما يؤدي في المدى البعيد إلى استحداث مشكلة عدم الرضا بالمنتج حديثاً من أي سلعة أجنبية فضلاً عن عدم الرضا يوماً من السلع المحلية، وذلك بسبب نمو الطلب السلعي في درجة الجودة والتكنولوجيا في السلع الأجنبية بأكبر من نمو ذات الجودة والتكنولوجيا المحدثة في السلع الأجنبية المستوردة، وللإشارة تذكر الدراسة بأن السبب الأخير كراًي ليس إلا، لا ينطبق على الاستهلاك المجتمعي الأجنبي في دول ذات السلع المستوردة المذكورة (OECD, 2008).

بالعودة إلى أهمية فكرة الدراسة في مقترح محو الخصائص والمزايا الموجودة بالسلع الأجنبية المستوردة مقارنة بمثل ذلك من المنتجات المحلية المنتجة، فإن لذلك أثر إيجابي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المذكورة قبلاً، حيث توضح الدراسة ذلك بأن كبح التفضيل السلعي لدى المجتمع يؤدي إلى إمكانية توجه المنتجين المحليين إلى بناء قدرات تكنولوجية وإبداعية في الإنتاج والتصنيع بعيداً عن تأثير وجود طلب سلعي مجتمعي متجه لغير ما يمكن إنتاجه محلياً، بالإضافة لذلك، يسهم كبح التفضيل السلعي المعني في توسيع مؤشر التوظيف المحلي، مما يخفف البطالة ويزيد الأجور، وعليه فإن فكرة الدراسة المعنية تسهم في وقت واحد في رسم نمو اقتصادي مستمر وتحقيق استهلاك مجتمعي متوازن في أسواق البلاد، ونتاجاً لذلك، تصل الدراسة إلى أن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة يستوجب مما يستوجب، أن يتم رسم فجوة طلب سلعي أقل، أو بمعنى آخر، كبح التفضيل السلعي المجتمعي تجاه السلع الأجنبية، وهو بذات المعنى، التوجه نحو تحقيق إنتاج سلعي وخدماتي محلي أكبر (Strange & Bayley, 2008).

خاتمة الدراسة

تعتبر التنمية المستدامة عملية لتطوير المجتمعات، وأعمالهم التجارية خصوصاً، بشرط أن تلبى حاجيات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها، ولو وجب على اقتصاد البلاد أن يتجه نحو تحقيق النمو الاقتصادي في ظل التنمية المستدامة، لكان واجبا النظر إلى محددتين اثنتين للأخيرة — "نمو اقتصادي مستمر في عامل الزمن" و"استهلاك مجتمعي

استدامة الطلب السلعي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر

متوازن"، وبتخاذ المحدد الأول تحديدا كعملية تطوير الأعمال التجارية التي تلبى حاجيات الحاضر، تتساءل الدراسة عن كيفية إمكانية مسايرة اقتصاد البلاد للإبداع والابتكار والنمو التصنيعي الأجنبي في ظل سير ذلك في تقدم بغير توقف، أو بمعنى آخر، كيف لاقتصاد البلاد أن يُوقف ذلك لإحداث ثورة تكنولوجية محلية؟، أما من خلال المحدد الثاني للتنمية المستدامة، والمتمثل في شرط عدم المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها، تتساءل الدراسة عن كيفية كبح تفضيل المستهلكين للسلع الأجنبية المستوردة على حساب مثل ذلك من المنتجات المحلية المنتجة، والتي تزيد دائرة توسعها بشكل تقفز فيه رغبات المستهلكين بين مراحل التطور المرئية في السلع المعنية، ما يؤدي لبقاء بعض السلع المستوردة المنتجة حديثا في دُرجات مؤسساتها الأجنبية أو لدى الوسطاء الذين ينقلونها، نتاجا لتعدي الطلب السلعي إلى السلع الأجنبية المنتجة حديثا بعدها.

الواقع أن فجوة الطلب/العرض السلعي كبيرة، على اعتبار أن فجوة الطلب السلعي هي طلبات مجموع أفراد المجتمع الجزائري من السلع الأجنبية المستوردة مقارنة بمثل ذلك من المنتجات المحلية المنتجة لنفس الفئات السلعية، وإنما فجوة العرض السلعي هي بدورها مجموع ما يتم عرضه للبيع لأفراد المجتمع الجزائري من سلع أجنبية مستوردة مقارنة بمثل ذلك من المنتجات المحلية المنتجة لنفس الفئات السلعية أيضا، وعليه فإن دوال الطلب/العرض السلعي المعروفة على اعتبار السلع المعنية هي المنتجات المحلية المنتجة في البلاد فإن التغيير في أحد الجانبين (طلب أو عرض) إنما يؤثر على الآخر، فينتج أن تتراوح نقطتي الإنتاج والمستوى العام للأسعار التوازنيين، وذلك لقاء زيادة التوظف والأجور؛ لكن إدراج السلع الأجنبية كاستيراد وطني لها وطلب سلعي مجتمعي تجاهها يؤدي لحال مختلف، حيث أن زيادة فجوة الطلب السلعي مقارنة بفجوة العرض السلعي الموجودة في اقتصاد البلاد، ومن دون تأثير مسبق للأخير، إنما يزيد الطلب السلعي المجتمعي تجاه السلع الأجنبية على حساب المنتجات المحلية، وذلك لكون الطلب السلعي المعني على السلع الأجنبية يمكن أن يستمر وقد يزيد دون أن يكون موجودا عرض سلعي أجنبي مستورد من الأصل، والذي يمكن الحصول عليه بأي حال من الأحوال، لكن حدوث العكس هو احتمال ضئيل، وعليه ركزت الدراسة على التغيير في فجوة الطلب السلعي وتأثير ذلك على إحداث تغيير في فجوة العرض السلعي، وتأثير ذلك لاحقا أيضا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن انخفاض فجوة الطلب السلعي في دوال فجوة الطلب/العرض السلعي إنما يزيح نقطة التوازن بشكل ينخفض لقاءه كل من الاستيراد السلعي الأجنبي والإنتاج السلعي المحلي في نفس الوقت، مع انخفاض أكبر للأول، إلا أن أي انخفاض قليل مسجل يبين أنه كلما كان هناك هدف أقل أهمية في زيادة الاستيراد السلعي الأجنبي إنما ينشأ بالمقابل هدف متزايد الأهمية تجاه تحقيق إنتاج سلعي محلي أكبر، وأن ذلك هو ما يكبح نسبيا النمو السريع للطلب السلعي المجتمعي فيما يخص السلع الأجنبية المستوردة، ويُسهّم في كبح الانتقال غير المتتالي (أو بمعنى القفز) في جودة السلع ومراحل تطورها من قبل المستهلكين.

فبوجود عدد من الأنواع من فئة A من الهواتف المستوردة نحو السوق الجزائري، فإن كبح الطلب السلعي المفرط على اقتناءها، إنما يؤدي إلى تمهل المستهلكين في الإفراط في الشراء، وكبح توجه المستهلكين نحو شراء النوع الأخير من الوهلة الأولى من هواتف الفئة A على حساب الأنواع المنتجة قبله من ذات الفئة، وبذلك يتحول الطلب إلى اقتناء مختلف أنواع وفئات الهواتف الموجودة بالسوق، سواء أجنبية مستوردة كانت أم محلية منتجة، وذلك على نفس القدر من الاقتناء وبفترات استعمال أطول نسبيا، لكن كيف تؤدي ميزة خفض فجوة الطلب السلعي إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة وفقا لمحدد النمو الاقتصادي المستمر والاستهلاك المجتمعي المتوازن؟

استدامة الطلب السلعي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر

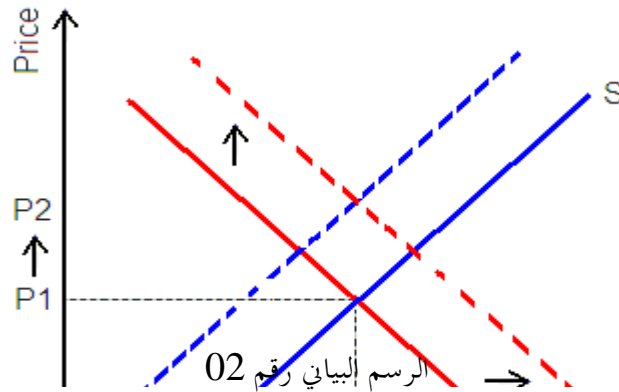
تعتقد الدراسة بوجود محور خصائص السلع الأجنبية المستوردة مقارنة بمثل ذلك لدى المنتجات المحلية المماثلة، وذلك من أجل كبح تفضيل المستهلكين المحليين للسلع الأجنبية المعنية، وتقتصر الدراسة العمل على أن يصبح المستهلك غير قادر على استشعار الخصائص المعنية في السلع الأجنبية المستوردة رغم علمه بوجودها، وعليه تُوجب الدراسة استحداث أساليب ما، بحيث يتم دمج ذات الخصائص لدى المنتجات المحلية المُنتجة المُماثلة، وذلك لإحفاء هوية ذات السلع، فيتعدى على المستهلك أن يعرف يقينا مصدر الإنتاج الفعلي لهذه السلع ونسب التعديل الحاصل عليها ضمن الرقعة الجغرافية للبلاد، فلا يبقى للمستهلك سوى أن يطلب السلع الموجودة بالأسواق المحلية أيا كان مصدر إنتاجها لسبب بسيط، وهو أنه يصبح غير قادر على التفريق بين الاستيراد أجنبيا أم الإنتاج محليا للسلع المعنية المتوفرة بالسوق، وعلى أية حال، ففي إشارة إلى مساوئ الطلب المفرط على السلع الأجنبية أنه يؤدي في المدى البعيد إلى استحداث مشكلة عدم الرضا بالمنتج حديثا من أي سلعة أجنبية فضلا عن عدم الرضا المطلق تجاه المنتجات المحلية، وذلك بسبب نمو الطلب السلعي في درجة الجودة والتكنولوجيا في السلع الأجنبية بأكبر من نمو ذات الجودة والتكنولوجيا المُحدثة في السلع الأجنبية المستوردة.

إن كبح التفضيل السلعي المعني بطريقة ما لدى المجتمع، وعلى المستوى المحلي تحديدا، يؤدي إلى نشوء فرصة أكبر للمنتجين المحليين بتوجههم إلى بناء قدرات تكنولوجية وإبداعية في الإنتاج والتصنيع بعيدا عن تأثير وجود طلب سلعي مجتمعي متجه لغير ما يمكن إنتاجه محليا، وذلك من أجل تحقيق جوهر فكرة الدراسة المذكورة، وأن هذا أيضا يساهم في توسيع مؤشر التوظيف المحلي، مما يخفف البطالة ويزيد الأجور ويزيد الإنتاجية، وعليه يتحقق في وقت واحد نمو اقتصادي مستمر واستهلاك مجتمعي متوازن في الأسواق بالبلاد، ونتاجا لذلك بالأخير، فإن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة يستوجب رسم فجوة طلب سلعي أقل فأقل.

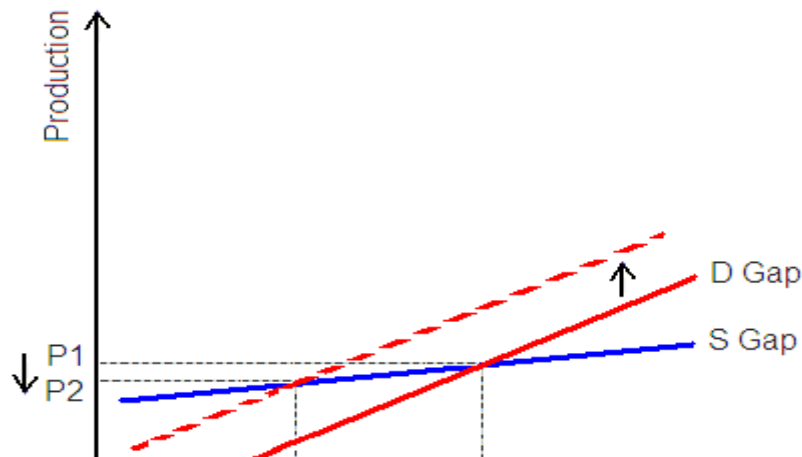
الأشكال البيانية

الرسم البياني رقم 01

Supply-Demand Model



Supply-Demand Gap Model



استدامة الطلب السلعي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر

المراجع

- Griggs, D. et al (2013). Sustainable Development Goals for People and Planet. Nature . (Vol. 495, pp. 305-307). doi:10.1038/495305a
- Investopedia (n.d.). Economics Basics: Supply and Demand. Available from <http://www.investopedia.com/university/economics/economics3.asp>
- Komba, S. (2010). Buy Home Made Products Campaign, Good for Economic Growth. TradeMark Southern Africa, TMSA. South Africa: Online source. Available from <http://www.trademarksa.org/news/buy-home-made-products-campaign-good-economic-growth>
- Mckinnon, J. & Thurm, S. (2012). U.S. Firms Move Abroad to Cut Taxes. The Wall Street Journal. Available from <http://online.wsj.com/home-page>
- OECD (2008). Promoting sustainable consumption: Good Practices in OECD Countries. OECD INSIGHTS. (No. 88689, pp. 45-48). France: OECD. Retrieved from <http://www.oecd.org/greengrowth/40317373.pdf>
- Shmoop Editorial Team (December 11, 2008). Types of Economic Systems. Retrieved from <http://www.shmoop.com/economic-systems/types.html>
- Strange, T., & Bayley, A. (2008). Sustainable Development: Linking Economy, Society, Environment. OECD INSIGHTS. (No. 56455, pp. 24, 25). France: OECD. Retrieved from <http://www.oecd-ilibrary.org/docserver/download/0108121e.pdf?expires=1379039235&id=id&accname=guest&checksum=5F687AC3511224B0D26DEB0305CB5FF0>